

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-11/2/2009

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### البند 6 من جدول الأعمال

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

- ◀ التحديث الرابع لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009)  
(WFP/EB.1/2009/6-A/1 + Corr.1)
- ◀ مذكرات إعلامية: المعلومات الإضافية عن التحديث الثالث لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009)  
(WFP/EB.1/2009/6-A/1/Add.1)
- ◀ اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي  
(WFP/EB.1/2009/6-B/1)
- ◀ تعيين المراجع الخارجي  
(WFP/EB.1/2009/6-C/1)
- ◀ تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2  
(WINGS II)  
(WFP/EB.1/2009/6-D/1)
- ◀ استجابة الأمانة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2  
(WINGS II) 2  
(WFP/EB.1/2009/6-D/1/Add.1)



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.1/2009/6(A,B,C,D)/2**

6 February 2009

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:  
(<http://www.wfp.org/eb>)

## نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1675

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

2009/2/5

إلى عناية السيدة شيران،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- التحديث الرابع لخطة البرنامج للإدارة (2009-2008) (WFP/EB.1/2009/6-A/1)
- مذكرات إعلامية: المعلومات الإضافية عن التحديث الثالث لخطة البرنامج للإدارة (2009-2008) (WFP/EB.1/2009/6-A/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)
- استجابة الأمانة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1/Add.1)
- اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.1/2009/6-B/1)
- تعيين المراجع الخارجي (WFP/EB.1/2009/6-C/1)

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

السيدة/ Susan McLurg  
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة/ جوزيت شيران (Josette Sheeran)

المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68-70

00148 Rome – Italy



## برنامج الأغذية العالمي

### مسائل المالية والميزانية

#### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

1- نظرت اللجنة الاستشارية في تقارير برنامج الأغذية العالمي بشأن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات؛ وتعيين المراجع الخارجي والاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات؛ والتحديث الرابع لخطة الإدارة للفترة 2008-2009. وترد قائمة كاملة بالوثائق المعروضة على اللجنة في ملحق هذا التقرير. وأثناء النظر في تلك التقارير، اجتمعت اللجنة الاستشارية عبر الفيديو بممثلي برنامج الأغذية العالمي الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

#### أولاً- اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي

2- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقرير قد أعده مراجع الحسابات الخارجي بناءً على طلب رئيس المجلس التنفيذي وأنه يسدي المشورة بشأن دور ومهمة وتركيب لجنة مراجعة حسابات البرنامج. وتلاحظ اللجنة جودة ووضوح التقرير.

3- وأحيطت اللجنة علماً بأن الاختصاصات المقترحة للجنة مراجعة حسابات البرنامج سيتم الانتهاء منها على ضوء مداوات المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2009 وستعرض على المجلس لإقرارها في دورته في يونيو/حزيران 2009. وتذكر اللجنة أن لجنة مراجعة الحسابات الحالية والتي أنشأها المدير التنفيذي في يوليو/تموز 2004 كان الغرض منها هو اتخاذ ترتيبات مؤقتة لحين اتخاذ قرار نهائي من المجلس التنفيذي.

4- وتطرح اللجنة في الفقرات الواردة أدناه عدداً من الملاحظات حول المسائل التي ترى أنها تستحق مزيداً من الاستعراض والإيضاح. واقتصرت اللجنة في معظم تعليقاتها على الملاحظات ذات الطابع العام ولم تستعرض الاختصاصات المقترحة بنداً بنداً. وتثق اللجنة في أن المجلس التنفيذي سيأخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار عندما يبحث الاختصاصات المقترحة للجنة مراجعة حسابات البرنامج.

#### أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

5- تنصّ الاختصاصات المقترحة على وجوب قيام المجلس التنفيذي بتعيين لجنة مراجعة الحسابات بناءً على توصية المدير التنفيذي. وترى اللجنة أن المجلس التنفيذي قد يرغب في النظر فيما إن كان اختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات من قبل المدير التنفيذي سيضر باستقلالية لجنة مراجعة الحسابات عن الإدارة. وتلفت اللجنة انتباه المجلس التنفيذي إلى الترتيبات السارية في الأمم المتحدة والتي تقوم في إطارها الجمعية العامة بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة الذين ترشحهم الدول الأعضاء. وتلاحظ اللجنة ملاحظات المراجع الخارجي بشأن استقلال لجنة مراجعة الحسابات في الفقرة 38 من التقرير.

6- وترى اللجنة أن فعالية لجنة مراجعة الحسابات ستوقف على خبرة أعضائها الذين ينبغي أن تتوفر لديهم المؤهلات المناسبة وأن تكون لديهم خبرة ذوي الرتب العليا في المجال المالي ومجالي المراجعة والرقابة. كما تشدد اللجنة على أهمية المؤهلات الواضحة والتي يمكن التحقق منها وتوصي المجلس التنفيذي بوضع إجراءات للتحقق من مؤهلات الأعضاء المرشحين.



## الاجتماعات والإبلاغ

7- تنصّ اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي على أن تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً كما تشمل أحكاماً تتعلق بعقد تلك الاجتماعات. وتعتقد اللجنة أن متطلبات الإبلاغ تتطلب مزيداً من التحديد، بما في ذلك محتوى ونطاق التقارير السنوية والمخرجات الأخرى لاستنتاجات لجنة مراجعة الحسابات. وإضافة إلى ذلك، يمكن إدراج تفاصيل بشأن تنسيق توقيت الاجتماعات مع أنشطة المجلس التنفيذي فضلاً عن الظروف التي ينبغي فيها الدعوة إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة.

## الدور والمهمة

8- توصي اللجنة بأن تعبر اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي بوضوح عن الآتي:

- الدور الاستشاري الصّرف للجنة مراجعة الحسابات وعدم قيامها بأي وظائف إدارية أو تشغيلية؛
- الدور الرئيسي للجنة مراجعة الحسابات هو العمل بصفة جهة استشارية متخصصة لمساعدة المجلس التنفيذي في ممارسة مهمته الرقابية. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة إتاحة تقارير لجنة مراجعة الحسابات لأعضاء المجلس التنفيذي؛
- مسؤولية لجنة مراجعة الحسابات عن إسداء المشورة للمجلس التنفيذي بشأن فعالية عملية مراجعة الحسابات وكيانات الرقابة، فضلاً عن أي قضايا ترى أنها ملائمة فيما يتعلق بنطاق ومحتوى ونتائج عمل تلك الكيانات؛
- استقلال لجنة مراجعة الحسابات.

9- ويبيّن تقرير المراجع الخارجي بوضوح الأساس المنطقي الذي يستند إليه إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات من حيث تحسين التسيير. وتتضمن الفقرة 7 التوصيات الناشئة عن ذلك التقرير والتي تؤيدها اللجنة. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن لجنة مراجعة الحسابات ينبغي أن تسد الثغرات في الترتيبات الحالية للإشراف الداخلي والخارجي ومن ثم تعظيم القيمة المضافة. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى توافي الازدواجية، وكفالة عدم تداخل وظائف لجنة مراجعة الحسابات مع وظائف الأجهزة الرقابية الأخرى أو أن تحل محل تلك الأجهزة.

10- وفيما يتعلق بدور لجنة مراجعة الحسابات في إحالة قضايا مراجعة الحسابات لوحدة التحقيقات (الفقرة 2-ح من الملحق الأول)، أحيطت اللجنة علماً أنه قد تم إدراج هذا الحكم كآلية للحماية لا يتم اللجوء إليها إلا كملأذ أخير، وليس الغرض من لجنة مراجعة الحسابات أن تشكل جهازاً رئيسياً لإحالة القضايا إلى وحدة التحقيقات. وفيما يتعلق بالحكم الوارد في الفقرة 3-ب من الاختصاصات المقترحة فإن اللجنة ترى أن لجنة مراجعة الحسابات ينبغي أن تفوض لها سلطة الحصول على المعلومات الضرورية لأداء مهمتها.

## ثانياً- تعيين المراجع الخارجي

11- يُعرض التقرير على المجلس التنفيذي لإقرار التغيير المقترح في المادة 14-2 من النظام المالي الذي ينصّ على تعديل إجراءات تعيين المراجع الخارجي<sup>1</sup>. وفيما يلي التغيير المقترح:

<sup>1</sup> في إطار الإجراءات الحالية، يُعيّن المراجع الخارجي من قِبَل المجلس التنفيذي لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينه لمدة أربع سنوات أخرى. وقد عُيّن المراجعون الخارجيون الحاليون والسابقون في البداية من خلال عملية تنافسية ولكن أُعيد تعيينهم بدون إجراء عطاءات.

”يُعيّن المراجع الخارجي من خلال عملية اختيار تنافسية لولاية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويمكن تعيينه مرة أخرى بعد توفّر لفترة ولاية على الأقل“.

12- وكما جاء في تقرير المدير التنفيذي فإن أسلوب التعيين يسعى إلى الحفاظ على التوازن بين فوائد الاستمرارية وفوائد التغيير والتناوب المعقول. وأحيطت اللجنة علماً بأن الاقتراح كان ثمره مداوات موسّعة داخل المجلس التنفيذي وهيئة مكتبه. وتلاحظ اللجنة أن المدة المقترحة لولاية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات ستكون نفس مدة ولاية مجلس مراجعي الحسابات، وأن هذا النهج تفضله الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سياق المناقشات الدائرة حول مواءمة الأنظمة المالية.

13- وتؤكد اللجنة أهمية كفاءة عملية اختيار سليمة تقنياً وشفافة وعادلة. وتدعو اللجنة المجلس التنفيذي أثناء مناقشته لتلك المسألة النظر في نموذج الأمم المتحدة فيما يتعلق باختيار المراجعين الخارجيين وتمويل أتعاب مراجعة الحسابات، وهو ما يستند إلى عملية انتخابية أكثر منها عطاءً تنافسياً، وسداد رسم ثابت للخدمات المقدّمة.

14- ولا يوجد لدى اللجنة أي اعتراض على تغيير المادة 14-2 من النظام المالي بالصيغة المقترحة.

### ثالثاً- الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والنسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2

15- يُعرّض تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد للنسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات واستجابة الأمانة له على المجلس للنظر فيه.

#### تنفيذ النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات

16- لاحظ المراجع الخارجي أن المجلس التنفيذي قد أحبط علماً منذ البدء في المشروع بالتغييرات التي طرأت على نطاق النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات و التاريخ المتوقع للتنفيذ والتكاليف التقديرية. كما يشير المراجع الخارجي إلى أن التأخير والتغييرات في تنفيذ النسخة الثانية يطرح تحديات ينبغي التصدي لها في إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

17- وخلال مناقشتها مع ممثلي البرنامج، علمت اللجنة أنه قد تم إعطاء الأولوية لكفاءة إنشاء نظام قوي وفعال تماماً بدلاً من التركيز على تاريخ التنفيذ المبكر. وأحيطت اللجنة علماً كذلك بأن بعض التأخيرات كانت راجعة إلى قرار البرنامج بشأن الحد من تعديلات النظام والحفاظ على الأداء الأصلي لبرنامج تخطيط الموارد المؤسسية. ويتطلب هذا النهج جهوداً إضافية أثناء التنفيذ فيما يتعلق بتحليل وإدخال أساليب عمل معدلة تلائم طريقة عمل البرنامج الحاسوبي القياسي وتؤثر كذلك على تعقّد عمليات نقل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد. وفيما يتعلق بآثر ذلك التأخير على تكاليف المشروع، أحيطت اللجنة علماً بأن البرنامج لم يتوقع تجاوز الميزانية الإجمالية واعتمادات الطوارئ المجنّبة للمشروع.

18- وتلاحظ اللجنة من تقرير المراجع الخارجي أنه على الرغم من القيود المفروضة على نطاق المشروع المقدم في أكتوبر/تشرين الأول 2007 و فبراير/شباط 2008 فإن جميع التغييرات المزمعة سيتم تنفيذها رغم إرجاء بعضها إلى ما بعد تاريخ التنفيذ في 1 أبريل/نيسان 2009 (الوثيقة WFP/EB.1/2009/6-D/1، الفقرات 41-43؛ الذيل 1). وأوصى المراجع الخارجي بأن يضع البرنامج جدولاً زمنياً واضحاً ومحدّد التكاليف لتنفيذ عناصر النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات المؤجّلة حالياً، وهو ما يشير إلى أن هذا الإجراء ضروري لدعم تحسين الكفاءة وتحقيق مستوى سليم من الضوابط المالية الداخلية في المستقبل (التوصية 3). وتلاحظ اللجنة من الفقرتين 11 و 12 من وثيقة الاستجابة أن الأمانة تزمع إدخال مجموعة محدودة من التحسينات في الأداء من خلال إصدارات سنوية من النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات وأن التحسينات

المؤجلة، وبخاصة التحسينات التي تحسّن الضوابط المالية الداخلية والكفاءة التشغيلية سيكون لها الأولوية في إصدارات عام 2010 وما بعده. وأحيطت اللجنة علماً بأن التفاصيل المتعلقة بتلك التحسينات سُدرج في خطة الإدارة للفترة 2010-2011.

19- وتتفق اللجنة مع التوصية 2 المقدمة من المراجع الخارجي بأن "يعيد البرنامج النظر في قراره القاضي بعدم تقدير الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتطبيق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 وأن يجمع المعلومات بمستوى كاف من التفصيل يمكّن من التدليل على أن تكلفة المشروع إنما تمثل استثماراً جيداً". وتلاحظ اللجنة من الفقرتين 9 و10 من وثيقة الاستجابة أن الأمانة ستستحدث نهجاً لقياس الفوائد المتحققة من التطوير، بما في ذلك وضع مقاييس نوعية وكذلك كمية حيثما أمكن، وأنه سيجري تقييم مستوى الفوائد المتحققة بعد فترة مناسبة من الوقت. ويشير البرنامج كذلك إلى أن تلك النتائج سُستخدم للمساعدة في إثراء قرارات الاستثمار مستقبلاً، وقد يعرض موجز بالاستنتاجات على المجلس التنفيذي في نهاية عام 2010. وترى اللجنة أنه لا يمكن المغالاة في أهمية إتاحة نتائج تلك التقييمات، لا سيما ما يتعلق منها بحصائل تلك المشروعات الكبيرة والمعقدة والمكلفة والمترتبة على ذلك. وهذا النوع من المعلومات أساسي لدعم صنع القرار ليس فقط في البرنامج، بل وكذلك في الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتثق اللجنة في أنه سيتم جمع بيانات كافية للسماح بإجراء تحليل شامل للوفورات المتحققة من تنفيذ النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات. وتشجّع اللجنة البرنامج على إجراء ذلك التقييم في أقرب فرصة وتتطلع إلى استعراض تقرير البرنامج عن هذا الموضوع.

20- وتثق اللجنة في أن البرنامج سيجري استعراضاً داخلياً لتنفيذ النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات من أجل تحديد مصادر التأخير وكذلك المسائل التي مازالت مثار تحديات ومخاطر الثغرات الأخرى. كما تؤكد اللجنة أهمية الالتزام بالغرض والتصميم الأصلي للمشروع من أجل تحقيق أهدافه وجني فوائده المتوقعة. وتوصي اللجنة بأن يواصل المجلس التنفيذي رصد هذا المشروع ومراقبته عن كثب.

### الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

21- تستند ملاحظات واستنتاجات مراجع الحسابات الخارجي إلى مجموعة "تجريبية" من الحسابات التي تغطي الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 بهدف مساعدة إدارة البرنامج على إعداد الحسابات الكاملة للعام. ويخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه في حين أنه تم إحراز تقدّم، لا يزال عدد من المسائل المهمة دون حل، والكثير مما يتعيّن عمله بشكل عاجل، إذا ما أريد إنجاح العملية. كما تلاحظ اللجنة أن التأخيرات والتغييرات في تنفيذ النسخة الثانية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي تطرح تحديات ينبغي التصدي لها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

22- وأحيطت اللجنة علماً بأن البرنامج يتوقع إصدار كشوف مالية تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام 2008. وتشدّد اللجنة على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد للتصدي بصورة شاملة للمسائل المطروحة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، ومواصلة توفير ضمانات الجودة الرفيعة المستوى في العملية. وعلاوة على ذلك فإن اللجنة تؤكد أهمية قيام البرنامج، بوصفه أحد المنظمات السبّاقة إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بتقاسم الدروس المستفادة مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أثناء شروعاتها في مشروعات مماثلة.

### رابعاً- التحديث الرابع لخطة الإدارة 2008-2009

23- يُعرض تقرير التحديث الرابع لخطة الإدارة 2008-2009 على المجلس التنفيذي للنظر فيه. وتلاحظ اللجنة أن متطلبات عام 2009 التي أعيد تحديد تكلفتها تبلغ 4.8 مليار دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 17 في المائة تقريباً عن التقديرات التي حددها التحديث الثالث بمبلغ 5.72 مليار دولار أمريكي. ويرجع التغيير في جانب كبير منه إلى الأثر الصافي لانخفاض أسعار



السلع والوقود والزيادة في قيمة الدولار الأمريكي. وإضافة إلى ذلك فقد طرأت متطلبات جديدة بما قيمته 449 مليون دولار أمريكي منذ التحديث الثالث لخطة الإدارة، ليصل بذلك المجموع الجديد إلى 5.2 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات حالياً إلى أن مجموع برنامج العمل لفترة السنتين 2008-2009 يبلغ 10.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن تقديرات التحديث الثالث التي بلغت 11.4 مليار دولار أمريكي في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وتلاحظ اللجنة أن المصروفات المتوقعة لدعم البرامج والإدارة تستند إلى مستوى التمويل التقديري البالغ 8 مليارات دولار أمريكي تقريباً لفترة السنتين. وأحيطت اللجنة علماً بأن ذلك يشكل تقديراً متحفظاً لأغراض الميزانية. والواقع أن البرنامج يتوقع تعبئة مستوى أعلى من الموارد ويزمَع استخدام أي فوائض في إيرادات ميزانية دعم البرامج والإدارة لتجديد احتياطيّات تلك الميزانية التي تقلصت نوعاً ما خلال السنتين الفائتتين. وترحب اللجنة بجهود البرنامج في إجراء تحليل شامل لتقلّبات واتجاهات الأسواق. وعلى ضوء المستويات السائدة للتقلّبات في أسعار الأغذية والوقود فإن اللجنة تشجّع البرنامج على مواصلة تطوير وإدارة برنامج عمله من خلال تبني نهج حذر إزاء الميزنة.

24- وترحب اللجنة بعرض المعلومات الإضافية عن التحديث الثالث لخطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين 2008-2009 (WFP/EB.A/2007/7-B)، الذي يتضمن، بناءً على طلب اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (WFP/EB.2/2008/5(A,B,C,D)/2، الفقرة 9) أسساً منطقية أخرى للأولويات والوظائف إلى جانب التفاصيل المتعلقة بتكاليف الدعم والوظائف الممولة في المقر من حساب دعم البرامج، وفي المكاتب القطرية من تكاليف الدعم المباشرة. وفي هذا الصدد، تساءلت اللجنة عن الحاجة إلى إنشاء شعبتين منفصلتين للعلاقات الخارجية والعلاقات مع الجهات المانحة، واستفسرت عن إمكانية ترشيح هاتينوظيفتين من خلال الجمع بينهما في هيكل واحد. وأحيطت اللجنة علماً بأن الشعبتين تتبعان نفس الإدارة. وبالنسبة لشعبة العلاقات مع الجهات المانحة فإنها تتعامل مع الحكومات وتعبئة الأموال، بينما تعمل شعبة العلاقات الخارجية على المستوى المشترك بين الوكالات مع الكيانات الأخرى في المنظومة. وتوصي اللجنة ببذل جهود لتعظيم كفاءة استخدام الموارد وكفالة التنسيق بين الشعبتين.

25- وتلاحظ اللجنة من الفقرة 32 من التقرير الخسائر المتكبدة بما قيمته 20 مليون دولار أمريكي ضمن إيرادات فوائد الحساب العام خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2008. وتعترف اللجنة بأن أزمة الأسواق المالية على أداء الاستثمارات القصيرة الأجل وتلاحظ الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر (انظر الفقرة 33). وتطلب اللجنة من البرنامج مواصلة رصد الحالة المالية عن كثب واستعراض وضع استثماراته بغرض تلافى تكبّد مزيد من الخسائر.

26- وتلاحظ اللجنة اعتراف البرنامج، في إطار استجابته لتوصية اللجنة (انظر الفقرة 9 من التقرير)، إعادة توجيه مليون دولار أمريكي من ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2009 من المخصصات الحالية لتلك الميزانية إلى تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم بدلاً من استخدام أموال تكاليف الدعم المباشرة. وأحيطت اللجنة علماً بأن هذه الترتيبات ستضمن التمويل للمكتب وستتيح له تحديد برنامج عمله لعام 2009 بمعزل عن التمويل المتوفر للمكاتب القطرية.

27- واستفسرت اللجنة عن الخبرات المكتسبة والنتائج المتحققة من خلال سياسة التحوط التي وضعت لحماية البرنامج من تقلّبات أسعار الصرف. وأحيطت اللجنة علماً أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات في هذه المرحلة، وأنه سيجري عرض تقرير يتضمن تجارب البرنامج وتحليلاته على المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في يونيو/حزيران 2009 (انظر أيضاً الفقرة 29 أدناه).

28- وفيما يتصل بذلك فإن اللجنة تشجّع البرنامج على الاستفادة من الدروس المستخلصة من التقلّبات الشديدة في أسعار الأغذية خلال الفترة 2007-2009، ووضع استراتيجيات لحماية عملياته من تلك التقلّبات، وذلك مثلاً عن طريق الاستفادة من



فترات انخفاض الأسعار لتجميع مخزونات الأغذية حيثما أمكن. وأحيطت اللجنة علماً بأن البرنامج قد بادر بإجراء مناقشات داخلية ومع المجلس التنفيذي لإجراء استعراض كامل لإطاره المالي، بما في ذلك التمويل الطوعي وحماية السلع، وأنه يعتزم إصدار وثيقة أولية عن هذا الموضوع في يونيو/حزيران 2009. ويتم إجراء الدراسات الأساسية بالتعاون مع البنك الدولي.

29- وتتطلع اللجنة إلى استعراض الوثائق السالفة الذكر. وتعتبر اللجنة أن تجارب البرنامج وتحليلاته فيما يتعلق بسياسات التحوط تلائم الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وتدعو البرنامج إلى تقاسم خبراته وتجاربه في سياق مجلس الرؤساء التنفيذيين.

30- واستفسرت اللجنة عن حالة إنشاء الوحدة المقترحة لتعزيز إدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج (WFP/EB.2/2008/5-B/1/Add.1، الفقرة 15؛ WFP/EB.2/2008/5 (A,B,C,D)/2، الفقرة 17). وأحيطت اللجنة علماً بأن الوحدة قد تم إنشاؤها وتعيين مديرها، وأن البرنامج يعتزم عرض تقرير مرحلي على المجلس التنفيذي في دورته في يونيو/حزيران 2009. وتعتبر اللجنة أن المبادرات المرتبطة بإدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج تهم جميع كيانات الأمم المتحدة، وتدعو إلى عرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.



## الوثائق

### مرفوعة إلى المجلس التنفيذي للموافقة

- اختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي WFP/EB.1/2009/6-B/1 -1  
تعيين المراجع الخارجي WFP/EB.1/2009/6-C/1 -2

### مرفوعة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) WFP/EB.1/2009/6-D/1 -3  
استجابة الأمانة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) WFP/EB.1/2009/6-D/1/Add.1 -4  
التحديث الرابع لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009) WFP/EB.1/2009/6-A/1 + Corr.1 -5

### مرفوعة إلى المجلس التنفيذي للعلم

- مذكرات إعلامية: المعلومات الإضافية عن التحديث الثالث لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009) WFP/EB.1/2009/6-A/1/Add.1 -6